

ان قيد الاطراد لا يحتاج اليه الاعلى القول بتعريفها
 على الظرفية شذوذا فقط دون ما ذكر وقد يجاب
 عن ذلك بان القيد بنوعه باطراد قيد لبيان
 الواقع لا يخرج ما ذكر على ان بعضهم يحتج في ذلك
 وقال لا يلزم من كون المفعول به غير متعين
 المعنى ان يكون المنصب به كذلك لان المنصب
 لا يقطع حكم المنصب به من كل وجه فقد يكون
 المنصب متعينا ما ذكر دون المنصب به فقول
 فكذا ذكر ما شبه به فيه نظروا تحت لبعضهم وقد
 علمت وقولها فانها خرجت من عمل القول فلا يحتاج
 الى فانصبه بالواقع لانه فانصب فعل امر
 وفاعله مستتر واها مفعول وهم عايرين على
 الظرف وبالواقع جار مجرور متعلق بانصب
 وهو على حذف مضاف وفيه جار مجرور
 متعلق بالواقع ومظهر احوال او خبر لكانت
 مقدم عليها وكانت فعل ماض وسما مستتر على
 على ان انصب المفعول من المنصب والالات
 الشرطية مدغمه في الانافية وفعل الشرط
 محذوف دل عليه ما قبله وفانوه الفاعل
 للحواب وان فعل امر وفاعله مستتر تحت
 انت واها مفعول وقد راها حال من فاعل

والنقير

والنقير فانصب الظرف بدال الواقع اعم
 باللفظ الدال على الواقع فيه ان كانت ذكر الدال
 مذكورا والا يكن مذكورا فانوه حاله كونه محذورا
 مقدرا وحاصل معنى ذلك ان ما تضمنت
 معنى في من لسان اليونان ولسان المكارن حكمه
 النصب على الظرفية وانما نصب له ما وقع فيه
 اي دال ما وقع فيه اي اللفظ الدال على ما وقع
 فيه فصحت يوما مثلا هذا اللفظ دال على
 صوم واقع في اليوم فالنصب لليوم لفظ تحت
 الدال على الصوم الواقع في اليوم وهذا اذا كان
 ظاهرا مذكورا فان لم يكن ظاهرا مذكورا فيكون
 منصوبا به في حال كونه محذورا مقدرا سوكانت
 الحذف جوازا او وجوبا كما سيأتي توضيحه ان
 شاء الله تعالى فتقول المعج فانصبه بالواقع فيه
 مبني على حذف مضاف وانتمير فانصب ظرف
 الزيات وظرف المكات باللفظ الدال على المعنى
 الواقع فيه ان كان ذكر اللفظ الناصب له
 مذكورا وان لا فانصبه به في حال كونه محذورا
 مقدرا سوكانت الحذف جوازا او وجوبا وعبر
 عن ذلك بالظرفية وعنه الذي ما تشبه به في
 من لسان اليونان او المكارن امي وما كان

النقير